



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العالمن للدراسات العلىا
قسم القانون

حوكمة سوق الأوراق المالية (دراسة مقارنة)

رسالة تقدمت بها الطالبة (نادية عبيد خضير) إلى معهد العالمن للدراسات العلىا قسم
القانون كأحد متطلبات درجة الماجستير في القانون الخاص

إشراف الأستاذ المتمرس

د. إبراهيم إسماعيل إبراهيم

2019 م

1441 هـ



﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَرُدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ
وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة التوبة : الآية (105)



الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا الى الذين لولاهم لما أكملته

الى الذي رافقتني روحه رغم فراقه الجسدي رحمك الله وجعل قبرك مليئاً بالنور

مثلما ملأت قلوبنا بحب العلم .. والذي الحبيب

يا من دعاؤك حارسي ومأمني .. امي

فصولي الاربعة اكبادي ونور حياتي وأوتاد بيتي

عبد الله - ذو الفقار - كرم - رضوان

زهرات بيتي مجلولكم حل الخير في حياتي

حنان - تبارك - نادين

والدي الثاني وسندي أخي سلام

أمي الثانية أختي حمامة السلام حنان

الباحثة



شكر و عرفان

من يزرع المعروف يحصد الشكر ومعروفكم غمرني وكان سندي ومحفزي
لمواصلة مسيرتي البحثية وشكري لكم أقل ما أقدمه لكم لعجزني عن
مكافآتكم لذا تقبلوه مني وتقبلكم هو معروف آخر منكم...

الدكتور الفاضل (إبراهيم إسماعيل إبراهيم) ... لإشرافك على رسالتي
وحتي على الاستمرار كنت بحق المعلم والأب أدامك الله علماً من أعلام
القانون ورزقك الله النعم الوفيرة .

اساتذتي والقائمين على معهد العلمين للدراسات العليا .. جزاكم الله خير
جزاء لما قدمتموه لنا في السنة التحضيرية ولغاية إتمام رسالتي.

واخص بالشكر أساتذتي والقائمين على كلية القانون في الجامعة الإسلامية
فرع الديوانية ، لن انسى فضلكم فقد كنتم خير سند لنا لاسيما الأب
والمعلم (الدكتور محمود شاكر عبود الخفاجي) اطال الله في عمرك.

والى كل من ساعدني في معلومة او نصيحة لكم مني كل الحب
والاحترام.

الباحثة



المستخلص:

دخلت الحوكمة جميع الأنشطة والمؤسسات المالية وغير المالية في الدول المتقدمة وكذلك النامية منها، وهي مصطلح اختلفت الدراسات في وضع تعريف جامع مانع له، ومع ذلك ظل وسيلة لها من التأثير الإيجابي على المجالات التي تم تطبيقها عليه، والذي كان على شكل لوائح او قواعد وربما قواعد قانونية تمثل بتطبيقها معايير لرصانة تلك المجالات التي تم تطبيقها عليها من مؤسسات أو شركات.

وهذه القواعد والمعايير شرع بعضها بصورة ملزمة، والبعض الاخر كان بصفة إرشادية وذلك بحسب الرؤيا التشريعية لوضعها وانتشرت الحوكمة بصيغة حوكمة الشركات وهذا اللفظ السائد لها ، إلا ان ذلك لا يمنع من إعتقاد قواعدها وتطبيقها على أسواق الأوراق المالية التي لها من الأهمية الاقتصادية ما يؤثر على حركة الإقتصاد الوطني فالأسواق تمثل الحيز المكاني لتجميع المدخرات وإستثمارها في عمليات التداول الاوراق المالية.

ولأن تلك النشاطات الحاصلة في سوق الاوراق المالية لابد ان يصيبها الخلل نتيجة ممارسات غير مشروعة وبصورة متعددة فقد كان دافعنا لتطبيق الحوكمة على سوق الأوراق المالية لتلافي وقوع مثل تلك الممارسات لتكون الحوكمة الإجراء الواقي قبل وقوعها على عكس أساليب الرقابة والتدقيق التي تأتي بعد وقوع تلك الممارسات غير المشروعة، فيكون تطبيق الحوكمة انعكاسه ذو وجهين ، الأول محلي لرصانة اسواق الاوراق المالية بما يضمن أهميتها للمستثمر والاقتصاد الوطني ، اما الوجه الآخر فهو دولي فتكون أسواق الأوراق المالية التي اعتمدت معايير الحوكمة قد ارسلت رسالة للعالم تخبره (إطمأنوا فنحن نستخدم معاييركم) وبذلك تكون الأسواق واجهة اقتصادية لها صداها العالمي، وكل ذلك كان من خلال ثلاثة فصول خصصنا الفصل الأول لماهية الحوكمة وأما الثاني لماهية سوق الأوراق المالية ، والثالث كان لآليات تطبيق الحوكمة في سوق الأوراق المالية.



فهرست الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
3-1	المقدمة
44-4	الفصل الأول : ماهية الحوكمة
29-4	المبحث الأول : مفهوم الحوكمة
13-5	المطلب الأول :معنى الحوكمة
7-5	الفرع الأول : تعريف الحوكمة
10-7	الفرع الثاني : خصائص الحوكمة
13-10	الفرع الثالث : الطبيعة القانونية لعمل الحوكمة
18-14	المطلب الثاني : تمييز الحوكمة عما يشته به
15-14	الفرع الأول : تمييز الحوكمة عن مراقبة الأمتثال
18-16	الفرع الثاني : تمييز الحوكمة عن القواعد القانونية
29-19	المطلب الثالث : نطاق تطبيق الحوكمة
27-19	الفرع الأول : نطاق تطبيق الحوكمة من حيث الأشخاص الطبيعية
29-27	الفرع الثاني : نطاق تطبيق الحوكمة من حيث الأشخاص المعنويين
38-30	المبحث الثاني : التأصيل النظري للحوكمة
34-30	المطلب الأول : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
31-30	الفرع الأول : نبذة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
34-31	الفرع الثاني : مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
38-34	المطلب الثاني : المنظمة الدولية لهيئات سوق المال IOSCO
36-35	الفرع الأول : نبذة عن منظمة IOSCO
38-36	الفرع الثاني :المبادئ التي وضعتها منظمة IOSCO
44-39	المبحث الثالث : المضمون القانوني للحوكمة
40-40	المطلب الأول : ماهية الحقوق التي تحميها الحوكمة
41-40	الفرع الأول : اشخاص الحق في نظام الحوكمة :اصحاب الحقوق
42-41	الفرع الثاني : الحقوق المحمية بنظام الحوكمة
43-42	المطلب الثاني :الألتزامات المضمونة بنظام الحوكمة
44-44	الفرع الأول : اشخاص الألتزام
45 -42	الفرع الثاني :الألتزامات التي تعنى بها الحوكمة
44-44	المطلب الثالث : الضمانات في نظام الحوكمة
44-44	الفرع الأول : الضمانات التشريعية



44-44	الفرع الثاني : الضمانات في القوانين الخاصة
80-45	الفصل الثاني ماهية سوق الأوراق المالية
81-62	المبحث الأول : مفهوم سوق الأوراق المالية
75-63	المطلب الأول : معنى سوق الأوراق المالية
69-63	الفرع الأول : تعريف سوق الأوراق المالية
75-69	الفرع الثاني : خصائص سوق الأوراق المالية
81-75	المطلب الثاني : أنواع سوق الأوراق المالية
78-76	الفرع الأول : السوق الأولي (الأصدار)
81-78	الفرع الثاني : السوق الثانوي
95-81	المبحث الثاني : ماهية الأوراق المالية
85-81	المطلب الأول : تعريف الأوراق المالية
83-82	الفرع الأول : تعريف الأوراق المالية في التشريع
85-83	الفرع الثاني : التعريف الفقهي للأوراق المالية
88-85	المطلب الثاني : خصائص الأوراق المالية
77-77	الفرع الأول : الخصائص العامة للأوراق المالية
88 - 76	الفرع الثاني : تمييز الأوراق المالية عن الأوراق التجارية
76-75	المطلب الثالث: أنواع الأوراق المالية
765-75	الفرع الأول : الأسهم
75-78	الفرع الثاني: السندات
74-93	الفرع الثالث: التمييز بين الأسهم والسندات
75-75	المبحث الثالث: وظائف سوق الأوراق المالية والمتدخلون فيه
76-75	المطلب الأول: وظائف سوق الأوراق المالية
76-75	الفرع الأول: الوظائف القانونية لسوق الأوراق المالية
76-76	الفرع الثاني: الوظائف الاقتصادية لسوق الأوراق المالية
77-77	المطلب الثاني: المتدخلون في سوق الأوراق المالية
77-76	الفرع الأول: شركات التأمين
78-77	الفرع الثاني: البنك المركزي
80-79	الفرع الثالث: المصارف التجارية
120-81	الفصل الثالث آليات حوكمة سوق الأوراق المالية
90-81	المبحث الأول : آليات الحوكمة في الحد من العمليات غير المشروعة في سوق الأوراق المالية.
85-82	المطلب الأول : ماهية العمليات غير المشروعة في سوق الأوراق المالية .
90-86	الفرع الأول : مفهوم العمليات غير المشروعة في سوق الأوراق المالية .



95-90	الفرع الثاني : صور العمليات غير المشروعة في سوق الأوراق المالية.
99-96	المطلب الثاني : تمييز العمليات غير المشروعة من العمليات المشروعة في سوق الأوراق المالية .
101-100	الفرع الأول : ماهية العمليات المشروعة في سوق الأوراق المالية .
103-102	الفرع الثاني : الفرق بين العمليات المشروعة والعمليات غير المشروعة في سوق الأوراق المالية .
105-104	المطلب الثالث : فاعلية الحوكمة في الحد من العمليات غير المشروعة في سوق الأوراق المالية .
107-106	الفرع الأول : مبدأ الإفصاح والشفافية .
109-108	الفرع الثاني : حماية حقوق المستثمرين .
111-110	المبحث الثاني : الرقابة كأحد آليات حوكمة سوق الأوراق المالية .
113-112	المطلب الأول : الرقابة على سوق الأوراق المالية .
115-114	الفرع الأول : رقابة هيئة الأوراق المالية.
117 - 16	الفرع الثاني : الرقابة الذاتية على سوق الأوراق المالية .
118-117	المطلب الثاني : الرقابة على الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية .
119-118	الفرع الأول : الرقابة على الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية .
122-120	الفرع الثاني : الرقابة على شركات الوساطة .
120-121	المبحث الثالث : انعكاس الحوكمة على سوق الأوراق المالية
160-146	المطلب الأول : ضرورة وجود اطار قانوني للحوكمة في سوق الأوراق المالية
148-146	الفرع الأول : الإطار القانوني لتطبيق الحوكمة في سوق الأوراق المالية
149-148	الفرع الثاني : الإطار اللائحي للحوكمة في سوق الأوراق المالية
155-149	المطلب الثاني: تأثير الحوكمة على كفاءة سوق الأوراق المالية
152-150	الفرع الأول : معوقات كفاءة سوق الأوراق المالية
155-152	الفرع الثاني : دور الحوكمة في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية
160-155	المطلب الثالث : دور الحوكمة في تنافسية سوق الأوراق المالية
158-155	الفرع الأول : تأثير الحوكمة على المنافسة في سوق الأوراق المالية
120-158	الفرع الثاني: دور الحوكمة في تنافسية سوق الأوراق المالية
124-121	الخاتمة
129-125	المصادر والمراجع

